

التقرير
الاستراتيجي

النظام العربي والإقليمي: اللاعبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية



(2016-2015)

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation



النظام العربي والإقليمي:
اللاعبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية

(2016-2015)

النظام العربي والإقليمي:
اللاعبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية
(2016-2015)



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation



النظام العربي والإقليمي: اللا عبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية (2015-2016)

صادر عن: المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

هذا التقرير هو ثمرة جهود تضافرت في الكتابة والبحث والتحليل المعمق بإشراف المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، وقد أسهم في إثراء مادة التقرير بالأفكار والتحليلات القيمة نخبة من الكُتّاب والمفكرين العرب والأجانب. إن جميع الأبحاث والدراسات والآراء الواردة في هذا التقرير لا تُعبر إلا عن وجهة نظر كُتّابها.

المشرف العام: عبد الحليم فضل الله

مدير التحرير: حسام مطر

الإخراج والتنضيد: أحمد شقير

الطباعة: مطبعة الحرف العربي

التوزيع: لبنان والعالم العربي

تاريخ النشر: آب ٢٠١٧

الطبعة: الأولى.

القياس: 21x29

حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخاً أو تسجيلاً أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن - جادة الأسد - خلف الفانترزي وورلد - بناية الورود - الطابق الأول.

البريد الإلكتروني: dirasat@dirasat.net www.dirasat.net

P.o.Box: 24 /47 Baabda 10172010

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

ثبت المحتويات

- 7 المقدمة / عبد الحليم فضل الله
- 11 المدخل / حسام مطر
- 19 جيوبوليتيك الأدوار الوازنة في غرب آسيا والعالم العربي
جمال واكيم
- 31 مصر في سياق الفوضى الإقليمية/جمال واكيم
- 33 ماذا تعني عودة تركيا وإيران إلى حضن المشرق الإسلامي؟
سعد محيو
- 47 العراق وثمان الاستقرار الإقليمي المفقود/ياسر عبد الحسين
- 55 «العثمانية القديمة» ... تركيا في نظام إقليمي قيد التشكُّل
محمد عبدالقادر خليل
- 74 رؤية حزب الله للعلاقات العربية الإيرانية/النائب محمد رعد
- 77 أفق الحرب والتسوية السياسية في اليمن
فيصل جلول
- 89 المقاربة الإسرائيلية للتحويلات الإقليمية في الشرق الأوسط
أكرم عطاالله ويحيى أبو عودة
- 103 الانتفاضة الشعبية الفلسطينية: بداية مسار ثوري؟
منير شفيق
- 113 العمق الإفريقي ودوره في إعادة بناء النظام الإقليمي
موديبو دانيون
- 123 بلدان المغرب العربي في مواجهة تداعيات الاضطرابات العربية
جابر القفصي
- 148 الاتفاق النووي بين إيران والمجموعة الدولية/ حسن بهشتي بور

- 153 روسيا في غرب آسيا والعالم العربي: معبر نحو النظام الدولي
وسيم قلعية
- 166 روسيا وأميركا في المنطقة: «حدود التوافق والاختلاف» / يوست هلترمان
- 171 «مبادرة الحزام والطريق» أهمية الشرق الأوسط في الاستراتيجية الصينية الجديدة
رضوان جمول
- 181 صعود تنظيم داعش وانحداره مقارنة بديلة: تناسل الأطياف السلفية
خالد عايد
- 197 هل فشل الإسلام السياسي حقاً؟ / راشد الغنوشي
- 201 الإخوان المسلمون في مصر: زمن الأسئلة الصعبة
علي الرجال
- 217 المؤسسة الوهابية وهاجس تحولات العرش السعودي / المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
- 223 ملف التقرير / مساهمات إستشرافية حول النظام الإقليمي الناشئ
- 225 المقاومة والشراكة ضرورة الاستقلال والاستقرار
السيد إبراهيم أمين السيد
- 229 التحولات في الشرق الأوسط
عدنان منصور
- 235 مستقبل الشرق الأوسط: تفاؤل يجب أن يبقى ممزوجاً بالحدذر الشديد
جورج قرم
- 239 تحولات البيئة الإقليمية في غرب آسيا، شمال أفريقيا
ديغانغ صان
- 241 مستقبل النظام الإقليمي ودور القوى الإقليمية الرئيسية في إعادة بنائه / عبد الحليم فضل الله
- 247 في النظام الإقليمي في الشرق الأوسط: التحولات والإشارات والتنبيهات
عقيل سعيد محفوظ
- 251 العصر الروسي في الشرق الأوسط!
مصطفى اللباد
- 255 تحولات في الجغرافيا السياسية الإقليمية
قاسم عز الدين

العمق الإفريقي ودوره في إعادة بناء النظام الإقليمي: نحو تطوير العلاقات العربية-الإفريقية

موديبو دانيون

أكاديمي من مالي متخصص
بالشؤون الإفريقية

مقدمة

التجار العرب يحملون الأقمشة والسكر والتبغ والسلاح والعمق الإفريقي ودوره في إعادة بناء النظام الإقليمي: نحو تطوير العلاقات العربية-الإفريقية

ليست العلاقات الإفريقية العربية حديثة، إذ تفيد الدراسات التاريخية بكونها نشيطة منذ العصر الجاهلي، حيث تميّزت "بالعمق والتنوع والثراء؛ وشكلت منظومة متداخلة على نحوٍ ماثور في التطور التاريخي للعلاقات الدولية؛ تجلت في محطات مهمة، وفي مواقف عدة وشخص كثر؛ بدايةً بالمشاركات الوثنية؛ ثم بالانتشار المتبادل للمسيحية واليهودية، ومع مجيء الإسلام بنيت علاقات دولية راقية؛ عبرت عن الاحترام والتسامح والعمق الإنساني العظيم للحضارة العربية"¹. وكان التبادل التجاري قائماً بين الطرفين عبر القوافل التجارية، رغم المعوقات الجغرافية مثل الصحراء القاحلة، حيث كان

والعطور لتبديلها بالرياش والجلود والتبر والعاج والقطن والأدوية التقليدية الإفريقية والعبيد². وقد كان الطرفان يستفيدان من هذه التجارة الصحراوية التي كانت مصدر نشاط في مدن المنطقة مثل ولاتا وتمبكتو وغاوو وجيني وأدخلت ثقافة الكتابة في المنطقة³. وقد تعززت العلاقات بفضل العنصر الثقافي، متمثلاً في الدين الإسلامي، الذي أسهم في الهجرات المتبادلة بين الضفتين، حين أوغل العرب المسلمون شرقاً من مصر والسودان وغرباً من دول المغرب العربي نحو العمق الإفريقي (إفريقيا جنوب الصحراء). فكان انتشار

1 - جاسم محمد زكريا، أزمة العلاقات الدولية في المنظومة العربية الإفريقية إشكالية الدولة أم تناقضات التنظيم الدولي؟ ضمن مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 31، العدد الأول 2015، ص 166.

2 - Emmanuel Grégoire, Jean Schmitz, Afrique noire et monde arabe: continuités et ruptures Cahiers des sciences humaines Nouvelle série numéro 16, p.7

3 - Abdul Aziz Jalloh, Les politiques des États d'Afrique noire vis-à-vis du monde arabe : aperçu général. In « Les relations historiques et socioculturelles entre l'Afrique et le monde arabe de 1935 à nos jours ». (Documents de travail et compte rendu des débats du colloque tenu à Paris du 25 au 27 juillet 1979). Publié en 1984 par l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture, p.7, place de Fontenoy, 75700 Paris, Imprimerie des Presses Universitaires de France, p.14

القومية وما بعد القومية. لا نسعى وراء هذا التصنيف إلى الاختزال بقدر ما نهدف به إلى التوضيح، لأن الأمر أعمق وأدق بكثير من مجرد التصنيف، إذا عرفنا أن العلاقة بين العرب والأفارقة علاقات تتأسس على المصالح قبل الانتماء العرقي، فنجد على سبيل المثال علاقات ثنائية بين بلد عربي وآخر غير عربي أكثر متانة مما تربطه بيني جلدته أو من تلك التي تبرم بين المجموعات الإقليمية أو المنظمات الدولية.

ولعلّ مجلس التعاون لدول الخليج العربية أقرب مثال على ذلك. مجلسٌ تأسس في 25 أيار/ مايو 1981 ويضم كل من الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، وقطر والكويت. فرغم أن النظام الأساسي ينصّ على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء لتحقيق الوحدة، ورغم التشابه في الهياكل الإنتاجية، وتقارب مراحل النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات الدخول الفردية، واعتمادها على النفط كمصدر أساسي لإيرادات الدولة بالإضافة إلى العقيدة واللغة والتاريخ المشترك، إلا أن هذه العوامل لم تسهم بالقدر المطلوب في تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي. فالقول بالقومية وقتها لا يعني الانغلاق والارتداد إلى الذات ونفي الآخر أو تهميشه بقدر ما يدلّ على السعي نحو تكوين الدول المستقلة ذات السيادة، والتحرّر من ربق الاستعمار. وعليه فإنّ متصوّر القومية بما هو مرحلة علائقية يحمل دلالة التأسيس والاستقلال، استقلال الدول العربية والإفريقية وما صحب ذلك من مقاومة ضدّ الاستعمار الغربي والاحتلال الصهيوني. أمّا المقصود بما بعد القومية فعهد التفكك والتشتت والتنازل عمّا أسسته المرحلة الأولى.

الإسلام ومعه الثقافة العربية رابطاً متيناً بين الشعبين ثقافياً واجتماعياً، وترتّب عن ذلك تكوين ذاكرة تاريخية مشتركة بين العرب والأفارقة قوامها الثقافة والاقتصاد. غير أن القوى الاستعمارية الغربية نجحت لاحقاً في خلق الهوة بين العالمين العربي والإفريقي، بأن نعت العرب بتجار العبيد الذين أسسوا العبودية في إفريقيا وطوّروها وقتنوها. لكنّ استقلال الدول في النصف الثاني من القرن العشرين قد بشرّ بعودة المياه إلى مجاريها. تبشير لم يكتمل. إذ التبادل بين الدول الإفريقية والوطن العربي ظلّ محتشماً إلى الوقت الراهن ويميل إلى مزيد من التقلص.

ويستفيد من هذا الوضع بعض الأطراف غير الودّية، التي تسعى إلى التأثير في العلاقات العربية الإفريقية وجعلها عدائية مطلقة، الأمر الذي يقتضي فهم الواقع وبناء رؤية استشرافية تسهم في تفعيل الجذور المشتركة بين المنطقتين العربية والإفريقية، لتفادي القطيعة. ولذا تنطلق هذه المقالة من تقديم مشهد عامّ لواقع العلاقات الإفريقية العربية سلباً وإيجاباً، مع التركيز على المحطّات الكبرى، لتصل إلى عرض خطة استراتيجية لضمان استمرارية التواصل والتعاون بين الطرفين من أجل المقاومة المصرية.

أولاً: واقع العلاقات الإفريقية العربية:

إنّ العلاقة بين العرب والأفارقة بعد الحقبة الاستعمارية تتراوح بين الحرارة والبرودة تبعاً للأوضاع والزعماء. والحديث عن واقع هذه العلاقة يمكن تناوله في مرحلتين:

القوى
الاستعمارية
الغربية نجحت
لاحقاً في خلق
الهوة بين
العالمين العربي
والإفريقي

1.1 المرحلة القومية:

إنَّ مرحلة القومية هي فكر وأصالة قبل أن تكون زمناً تاريخياً، ولذا يشارك فيها كلٌّ من حمل أو يحمل فكر المقاومة والحفاظ على المكتسبات والسيادة الوطنية بعيداً عن التمييز والعنصرية سواء كان ممن عاش عهد المقاومة من أجل الاستقلال أو يعيش في فترة الاستعمار الجديد الراهن. يستوي في ذلك أن يكون المعني فرداً أو مؤسّسة من العالم الإفريقي أو العربي. ولا نخطئ إن قلنا إنَّ العلاقة العربيّة الإفريقيّة ازدهرت مع «القوميين». كما كانت إحدى نتائج حرب تشرين الأول / أكتوبر عام 1973م عودة الدول الإفريقية إلى التقارب مع العرب؛ وتأييدها للحق العربي وتجلي ذلك بقيام أغلبية الدول الإفريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع «إسرائيل»، وتأييد منظمة الوحدة الإفريقية للحق العربي، وربط حركة التحرير الفلسطينية بحركات التحرر الإفريقية⁴. إنَّ قطع الدولة الإفريقية عام 1972 علاقاتها مع «إسرائيل» في قمة رباط، بعد فشل وفد الوساطة بين مصر و«إسرائيل» المتكوّن من أربعة رؤساء دول إفريقية (ل. س. سنغور، موبوتو س. س. أحمد أيجو، يعقوب غوون) استجابةً لموقف موحد مع الدول العربية تجاه «إسرائيل»... موقف امتزج فيه العامل الديني والالتزام بالقرارات الإقليمية لدى البعض. ولذا في ردّه على المسؤولين الإسرائيليين الغاضبين من استقبال غابون الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات قال عمر بنغو: «تبعاً لقرار منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1975 علّقنا علاقتنا مع «إسرائيل»... أحترم كثيراً جدّي هوفويت بواني مع Houphouët-Boigny، وأفعل كلّ ما يطلب مني...

4 - جاسم محمد زكريا، مرجع سابق، ص 171

أما ما يتعلّق بـ«إسرائيل» فإنني لا أستطيع فعل شيء. أنا عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي وبالتالي لا يمكن أن أكون أنا مسلماً وأعترف بـ«إسرائيل» فأتحلّي عن ديني⁵. لقد ترّبت عن هذا القطع جسور التعاون المشترك بين الدول العربية وعديد الدول الإفريقية على مستويات مختلفة ونشأت من جراء ذلك صناديق مالية لدعم البلدان الإفريقية. لكن، لما كان توجّه التقارب بين العالمين من غير إجماع لدى المانحين العرب، لتفضيل بعضهم صرف الأموال على الإخوان العرب بدل إسرافها على الأفارقة السود "المتخلفين"، وتفضيلهم التعامل مع القوى المؤثرة بدل الدول الحديثة الضعيفة لم ينل رواجاً.

وخاصة بعد عهد زعماء الاستقلال

مثل جمال عبد الناصر، فتراجعت
المواقف الداعمة للقضايا الإفريقية،
وفترت المواقف تجاه القضية العربيّة
الجوهريّة: القضية الفلسطينية.

وكان قرار منظمة الوحدة الإفريقية
عام 1978 بطلب عدم التدخل
العربي في نزاعات القرن الإفريقي،
من جهة، واتفاقية السلام المصرية
الإسرائيلية سنة 1982 التي أثرت

سلباً في عضوية مصر في منظمة الوحدة الإفريقية وفي
اللجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي - وراء تدهور
العلاقات. هذا الوضع استغلته «إسرائيل» لصالحها
لتحل محلّ الدول العربية في القارة الإفريقية على المستوى
التجاري والاقتصادي والعسكري، فتزايدت صادراتها
إلى أفريقيا وتزايدت وارداتها منها ومارست نشاطاً

الدول العربية الضوء الأخضر لهذا التدخّل، الذي أدى إلى مقتل القذافي وما أعقب ذلك من دمار وفوضى، لا في ليبيا فحسب وإنما في بلدان عربية وإفريقية أخرى أيضاً. ويرى كثيرون في مقتل القذافي نهاية العلاقات العربية الإفريقية التي أسسها القوميون العرب والأفارقة. ويؤكد ذلك فشل القمة الإفريقية العربية في مؤتمرها الرابع، المنعقد في غينيا الاستوائية، بسبب الخلافات بين بعض الدول العربية. وعليه يمكن الحديث عن مرحلة ما بعد القومية.

2.1 مرحلة ما بعد القومية:

إن مرحلة ما بعد القومية، مثلها مثل مرحلة القومية لا تعني تصنيفاً تاريخياً بحتاً. إذ المقصود منها فكر لا يؤمن بمشروع جماعي قدر إيمانه بـ«أنا أولاً» أو «وطني قبل كلّ شيء»، سواء كان صاحبه عاش في الحقبة الذهبية للعلاقات الإفريقية العربية أو بعدها. دون تسمية زعماء أو بلدان بعينها لحساسية المقام، نقول إنّ حملة هذا الفكر وراء فشل المشاريع الاتحادية في إفريقيا والعالم العربي. فهم على سبيل المثال كانوا ولا يزالون أقرب إلى المستعمر (القولون) منه إلى المستعمر. وعليهم يعتمد الأعداء لتدمير العلاقات بين العالمين باسم البراغماتية الذكينة: «أخطأ أسبي واضرب». وهم موالو الغرب «pro-occcci-dentaux» على حساب المصالح الإقليمية. ومستعدون للتطبيع مع أعداء المجموعة وإن كانوا صهاينة أو جلاّدي التمييز العنصري (apartheid)، شعارهم «عدوّ عدويّ صديقي». بسببهم تصنّف البلدان العربية إلى مقاومة من جهة وحلفاء الغرب من جهة أخرى. وعلى الصّعيد

في حوالي 22 دولة إفريقية في ميادين إنشاء المشروعات المشتركة والتدريب العسكري والمعونة الفنية. وتمكنت «إسرائيل» من إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الكوت ديفوار وكامرون (1980) وزائير (الكونغو الديمقراطية حالياً) عام 1982 وليبيريا وأفريقيا الوسطى عام 1983 والتوغو (1987).⁶ إذ شكّ مسؤولون أفارقة في حسن نوايا زملائهم العرب الذين طّبَعوا علاقاتهم بالكيان الصهيوني.

أصبحت العلاقات بين الطرفين أقرب إلى القطيعة منها إلى التّواصل لولا الجهود الخاصة التي بذها الزعيم الليبي معمر القذافي من أجل التقارب مع الشعوب الإفريقية، التي دعمته أيام الحظر المفروض عليه مقابل تحيّل إخوانه العرب عنه أيام العسر. تحوّل القذافي أكبر داعم عربي لإفريقيا جنوب الصحراء، وعلى يده أنشئ الاتحاد الإفريقي على رماد منظمة الوحدة الإفريقية، وأخذ يخطّط لصياغة عملة إفريقية موحدة.

كلّ هذا جعل دور

وتأسست القمة العربية الإفريقية في ليبيا- سرت لتوطيد العلاقات العربية الإفريقية. قمة أقيم مؤتمرها الثالث في الكويت سنة 2013 تحت عنوان «شركاء في التنمية والاستثمار»

العمق الإفريقي

في إعادة بناء

النظام الإقليمي

ضئيلاً

بمشاركة 55 دولة إفريقية وحضر 65

زعيماً عربياً وإفريقيا في المؤتمر لبناء شراكة استراتيجية واقتصادية عربية وإفريقية مع التركيز على الجوانب الاقتصادية والتنموية والاستثمارية بعيداً عن القضايا السياسية. وذلك في جوّ شابه كثير من الشكوك في إمكانية التقارب الحقيقي بين العرب والأفارقة، حين رفض الاتحاد الإفريقيّ التدخّل الغربيّ في ليبيا فأعطت جامعة

- اعتماد الدول العربية الخليجية على سياسة "بروباغندا":
ضخّ الأموال دون استراتيجيات أو برامج.

- غياب الاهتمام بإعداد أطر علمية إفريقية تواكب
احتياجات هذه البلدان، وتسمح لأبنائها الدارسين في
الدول العربية بتولي مناصب فاعلة و مؤثرة في بلدانهم
التي يشغلها خريجو المدارس الغربية وجامعاتها.

كلّ هذا جعل دور العمق الإفريقي في إعادة بناء النظام
الإقليمي ضئيلاً، وإسهامه في تطوير الشراكة مع المنطقة
العربية ضعيفاً. بل أصبح لوجوده تهديد ظاهر لهذه
المنطقة. وذلك لأمر عدّة لعلّ أهمّها الصراع على المياه
ووجود القوى الأجنبية على الحدود.

ثانياً: تحدي الأمن المائي والنفوذ الخارجي

إنّ مياه عرب إفريقيا (مصر والسودان والصومال
وموريتانيا) تنبع أساساً من دول إفريقية. فمياه مصر
والسودان الحيوية والاستراتيجية (النيل) تأتي من كينيا
وأوغندا ورواندا وإثيوبيا. وبناء سدّ النهضة الإثيوبي
ينظر إليه في مصر على أنه تهديد مباشر وورقة ضغط. وقد
تعاضم هذا الإحساس بمساعي المملكة العربية السعودية
نحو التقارب مع أديس أبابا بعد نشوب النزاع بينها وبين
القاهرة نهاية 2016. الأمر الذي تعتبره مصر مساعي
ابتزازية من حكام المملكة.

أما مياه جنوب الصومال فتنبع من نهري إشبيلي وجوبا
من هضبة أوغادين بأثيوبيا. وهو شأن جنوب موريتانيا
الذي يشرب من نهر السنغال الذي ينبع من غينيا ويمرّ
بمالي فبالحدود الموريتانية السنغالية. تعدّ السنغال هذا

الإفريقي يسهل تحديدهم عبر الدعوة إلى التريث في
مشروع الاتحاد الإفريقي ومدى قوة العلاقات الثنائية
مع القوى الاستعمارية والكيان الصهيوني واحتضان
القواعد العسكرية الأجنبية. وهم يشكّلون بوابة التدخل
الأجنبي وانشقاق الحصن الجماعي.

بصعود مرحلة ما بعد القومية أصبحت العلاقات العربية
الإفريقية تصطدم بقضايا ذات أبعاد سلبية تدميرية.
ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى كون "التعاون العربي
الإفريقي لم يستند في معظمه إلى أيديولوجية محددة أو فكر
نابع من فلسفات الجانبيين؛ وتطلعاتهما نحو المستقبل؛ بل
ظل معلقاً في هواء المزاج السياسي للنظم الحاكمة عربياً
أو إفريقية، وهو مزاج في كليهما متقلب لا قرار له، ولا
شك أن غياب رؤية محددة تحكّم آفاق التعاون وغياب
أي مشروع حقيقي له جعله دوماً هشاً وليناً في مواجهة
التحديات"⁷. يضاف إلى ذلك الأسباب التالية:

- غياب التشجيع السياسي للاستثمار العربي في إفريقيا
أو تعطّله.

- تحريك النزاعات التاريخية مثل قضية الصحراء الكبرى.

- بقاء التفكير في العلاقات العربية الإفريقية، تفكيراً
فوقياً، لا تشارك فيه الشعوب ولا الأحزاب أو منظمات
المجتمع المدني.

- غلبة طابع المبادرة الفردية لهذا النظام أو ذلك على
السياسات العربية في إفريقيا، وعدم تحوّلها إلى إرادة
جماعية حقيقية لدى الدول العربية بمختلف مكوناتها
وتعدد أنظمتها السياسية.

7 - جاسم محمد زكريا، مرجع سابق، ص. 184.

الإريتري- اليميني حول الجزر الثلاث في البحر الأحمر. وغني عن البيان أن وجود فرنسا (السنغال والجابون وتشاد وكوت ديفوار) والولايات المتحدة (السنغال وأوغندا وإفريقيا الوسطى) ومعها «إسرائيل» في عمق إفريقيا يمثل مخاطر داهمة على الأمن القومي العربي، وهو ما يثير الحساسية والريبة لدى الطرف العربي من نيات بعض الدول الإفريقية. لأن هذه الأطراف تشجع الأقليات وتتحالف مع الدول والجماعات الإثنية والدينية المعادية للعرب لفتح ثغرة في خطوط الأمن القومي والأمن المائي العربيين تحت غطاء مساعدة الدول الإفريقية في ميادين الاستخبارات والتدريبات العسكرية والمساعدات الفنية والتقنية.

إن هذا الاختراق الأجنبي في القارة الإفريقية نتيجة سوء تقدير الأفارقة بما قد تؤدي إليه من إعادة الهيمنة على ثرواتها. لأن كل خطواتها الاستراتيجية تظل مكشوفة لدى المنافسين على خيراتها وبخاصة الأمريكيين والأوروبيين. وعليه ينبغي أخذ العبر مما حصل مع حركة التحرر بجنوب السودان، التي دعمتها إثيوبيا وأوغندا وإريتريا وكينيا و«إسرائيل» والولايات المتحدة الأمريكية. وعند التوقيع على «اتفاق مشاكوس للسلام» في كينيا في 20 تموز/ يوليو 2002م بين الحركة وحكومة الخرطوم تم إقصاء العرب. وينطبق الشيء نفسه على الوضع الداخلي المعقد في الصومال، نتيجة ضعف الحكومة المركزية في مقديشيو، منذ عام 1991، إثر سقوط نظام الرئيس محمد سياد بري. وما ترتب على ذلك من فتح باب التدخلات الخارجية (كينيا وإثيوبيا والولايات المتحدة...) وكل هذه الحقائق التاريخية تفرض على الأفارقة والعرب التعامل معاً للحفاظ على الأمن القومي العربي والإفريقي.

النهر ملكها الخاص فيما تراه موريتانيا ملكاً ثنائياً بين الطرفين. وقد أثر ذلك في علاقاتهما؛ فتوترت خلال العامين 1973م و 1989، مما حال دون إنجاز المشاريع التنموية الحقيقية «مشروع حوض السنغال» الذي كان من المنتظر أن تستفيد منه مالي إلى جانب موريتانيا والسنغال، الدولتين اللتين كانتا على حافة حرب مسلحة مجدداً عام 1999م لا بسبب المياه فحسب وإنما لانتشار القبائل الزنجية ذات التداخل العرقي مع السنغال داخل الأراضي الموريتانية.

لئن كانت التعددية العرقية مصدر ثراء ثقافي واجتماعي فإن سوء التعامل معها قد يهدد وجود الدول لأن الدولة لا تبني إلا على أنقاض القبليّة.

ولذا قد يعتبر التداخل العرقي بين الدول الإفريقية والعربية من عوامل التهديد. ففي موريتانيا توجد قبائل زنجية موريتانية ذات امتدادات عرقية مع نظيراتها داخل السنغال ومالي. كما تنتشر قبائل «الطوارق» على طول الحدود الجزائرية - الليبية مع مالي والنيجر، وقبائل «الزغاوة» بين تشاد والسودان، والقبائل

«النيلية» بين السودان وكل من إثيوبيا وأوغندا على جانبي الحدود... فتحقيق الأمن والاستقرار بعيد المنال ما لم يتم ضبط حركة هذه القبائل. لأنها بوابة التدخل الخارجي والاختراق الأمني. وقد تبين أن فرنسا و«إسرائيل» تلعبان كثيراً على هذا الوتر الحساس. وهو حال كل من النزاع الليبي- التشادي حول قطاع «أوزو» ونزاعات إقليم «إيلمي» بين كينيا والسودان، وإقليم «إنفدي» بين كينيا والصومال، وإقليم «أوغادين» بين إثيوبيا والصومال، والنزاع السوداني- الإثيوبي- الإريتري، والنزاع

إن وجود فرنسا والولايات المتحدة ومعها «إسرائيل» في عمق إفريقيا يمثل مخاطر داهمة على الأمن القومي العربي

على أن العلاقات العربية الإفريقية عرفت عصرها الذهبي سياسياً واقتصادياً في السبعينيات من القرن العشرين، عهد الصناديق والبنوك العربية التي كانت معززة للعلاقات بين الجانبين والتي توجت بالعديد من اللقاءات من خلال المنظمات العربية.. أمّا في الثمانينيات فقد تقلّصت هذه العلاقات. لكن رغم كل ذلك ثمة فرص لإعادتها بشكل أكبر من خلال الدعم السياسي الذي من شأنه دفع عجلة التعاون نحو مجالات وشراكات مختلفة، لكون العلاقات العربية الإفريقية تشكل وجهة استثمار للمنظومة العربية، ووسيلة لصدّ النفوذ الأمريكي، الذي هباً لـ «إسرائيل» نفوذاً في القرن الإفريقي فطفت تهدد الأمن العربي في هذا الجزء الحيوي الهام بالنسبة للدول العربية والدول الإفريقية على حد سواء. فما هي الخطة الاستراتيجية لتحسين العلاقات العربية الإفريقية؟

ثالثاً: الخطة الاستراتيجية للعلاقات العربية الإفريقية

في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة يصعب التنبؤ بمستقبل العلاقات العربية الإفريقية في ظلّ الانقسام العربيّ القائم، ومع ذلك فإنّ ثمة مرتكزات يمكن اعتمادها لتحسين هذه العلاقات. منها ما هو جيوسياسي ومنها الاقتصادي والأمنيّ.

تتوسط إفريقيا قارات العالم القديم، وتتصل بالبحر الأحمر والخليج العربي، في مساحة تبلغ 30 مليون كلم²، أي ما يعادل 20% من مساحة الأرض، وتحتوي على 54 دولة بسكان يناهز عددهم مليار نسمة، كل ذلك يجعل منها منطقة استراتيجية هامة. شأنها شأن الوطن العربيّ الذي يقع بين قارات ثلاث، ممسكاً بأهمّ المضائق البحرية والممرات المائية بسواحل تبلغ 12000 كلم ممّا

يحوّلها فرض نفسها على التجارة العالمية. معنى ذلك أن موقع الضفتين يساعد على تأسيس عمل مشترك، وفتح معابر، من وإلى قارات العالم. كما أنّ شمال إفريقيا وغرب الوطن العربي يؤثران في أمن البحر الأبيض المتوسط وخطوطه التجارية (مضيق جبل طارق)، بالإضافة إلى تأثيره على المداخل الشمالية من قناة السويس، بما يجعله محمداً لأمن البحر الأحمر وخطوطه التجارية. وبالتالي فإنّ الأمن العربي والأمن الإفريقي يشكلان مظلة أمنية واحدة للقرن الإفريقي

الأمن العربي والأمن الإفريقي يشكلان مظلة أمنية واحدة للقرن الإفريقي، بفضل موقع الصومال وجيبوتي المطلّة سواحلهما على البحر الأحمر وخليج عدن، وللبحيرات الكبرى في إفريقيا الوسطى بفضل الموقع الجغرافي للسودان ودول المغرب العربي.

إنّ لهذا الموقع الجيو سياسيّ الهامّ فرصاً ينبغي تثمينها وتثبيتها رغم وجود التهديدات. الأمر الذي يتطلب تعزيز التمثيل الدبلوماسي والقنصلي، وتأسيس حوار استراتيجي عربي- إفريقي على رؤى مستحدثة تبعاً للتحديات القائمة، إذ تم تجاوز المرحلة التي قام فيها هذا الحوار على أساس المقايضة والمنافع السياسية المتبادلة مثل التأييد العربي لحركات التحرر الإفريقي في مقابل التأييد الإفريقي للمواقف العربية في مواجهة "إسرائيل".

فالمرحلة الجديدة تؤسس على شراكة عربية إفريقية حقيقية قوامها المصالح الاستراتيجية المشتركة والقضايا ذات الحساسية، بالتعاون مع الجاليات العربية المقيمة في إفريقيا، والجاليات الإفريقية في الوطن العربي. إضافة إلى المنظمات المهنية والشعبية غير الرسمية. ودور المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في إطار العلاقات العربية الإفريقية كبير يمكن توظيفه من أجل تعزيز التعاون العربي

إفريقيا تمتلك ما يعادل 10 ٪ من مصادر المياه في العالم، وأنّ دول الجوار العربي تسيطر على منابع المياه داخل الحدود العربية بنسبة 60 ٪ (أثيوبيا وغينيا والسنغال وكينيا وأوغندا... تركيا) فإنّ ذلك يقيم الدليل على أنّ التعاون العربي الإفريقي مثمر بلا شكّ. وإذا أضفنا إلى ذلك، أن "إسرائيل" التي تراهن على منابع المياه استراتيجياً، وتعتبر أن إفريقيا ساحة من ساحات إدارة الصراع مع العالم العربي، أدركنا الحاجة إلى التعاون بين العرب والأفارقة لسدّ الطريق أمام "إسرائيل" وغيرها من القوى التي تسعى إلى استغلال المواد الأولية الإفريقيّة.

استناداً إلى ما ذكرنا، تدعو الضرورة إلى التعاون الاستراتيجي بين العرب والأفارقة، كما تدعو العالم العربي وإفريقيا إلى توخي سياسة التكامل في علاقاتهما، لأنّ ما يحتاج إليه كل طرف متوفر لدى الطرف الآخر. وغنيّ عن البيان أنّ "تنسيق السياسات الاقتصادية فيما بين الدول المتكاملة شرط ضروريّ لزيادة المبادلات داخل المنطقة التكاملية، وخاصة فيما يتعلق بالتنسيق بين السياسات الجمركية، والتجارية والنقدية والضريبية، ولا يتطلب هذا التنسيق بالضرورة توحيد السياسات، بقدر ما يتطلب تنسيقها بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة.

كما أنّ حرية انتقال السلع بين مختلف الدول التي تنظم في تكامل اقتصادي لا تكفي لضمان تنسيق السياسات الاقتصادية، فلا بد من توفر جميع الشروط التي تسمح للمنتج بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية وهذا التنسيق ينبغي أن يتناول شؤون التعريف الجمركية، والسياسة التجارية تجاه الدول الواقعة خارج المنطقة، وشؤون الأوضاع الاجتماعية وسياسة الاستثمار، ولا بد من مفاوضات طويلة تتطلبها تنسيق التشريعات والسياسات الاقتصادية، ووضع أجهزة متخصصة ومؤسسات

الإفريقي خدمة للمصالح الاستراتيجية والاقتصادية المشتركة للطرفين. ومن ذلك على سبيل المثال المؤسسات «الأفرو عربية»، وهي تتضمن الآليات التي أنشأها مؤتمر القمة العربي الإفريقي منذ آذار/ مارس 1977م، وتضم في إطارها كل الدول العربية وكل الدول الإفريقية الأخرى، إضافة إلى جامعة الدول العربية التي تضم عشر دول عربية- إفريقية، ومنها الاتحاد الإفريقي والسوق المشتركة لدول شرق إفريقيا وجنوبها (الكوميسا) التي أنشئت عام 1994م.

تشير الدراسات إلى أنّ القارة الإفريقية تشهد في السنين الأخيرة، بفعل عدد من العوامل السياسية (مسلسل الانفتاح الديمقراطي وظهور طبقة متوسطة جديدة) والاقتصادية (تحسن أسعار المواد الأولية وتحسن مناخ الأعمال)، نمواً اقتصادياً قوياً جعلها في قلب المعترك الاقتصادي الدولي وأرضية للتسابق بين الدول الأوروبية وأمريكا والصين. وإذا عرفنا أنّ بعض سكان الوطن العربي يعانون من الفقر والبطالة وأنّ عديد البلدان الإفريقيّة

لا بدّ من العمل

على وضع تصوّرات

مشتركة عن الأمن

في أرجاء القارة

الإفريقيّة

مصنّفة دولياً أقلّ نمواً في العالم، فإنّ التعاون الإفريقي العربي يعدّ سنداً متيناً لتحسين الأوضاع.. بحيث تحتاج إفريقيا بوصفها مخزوناً زراعياً هائلاً إلى النفط، المادّة الأساسية لصناعة الأسمدة، وتطوير الزراعات وتحسين الإنتاج وزيادة المحاصيل وتوفير الغذاء لدول القارة وشعوبها.

وإذا سلّمنا بما تثبته الدراسات الاقتصادية من أنّ الاحتياطي من النفط الإفريقي قليل مقارنة بالنفط العربي فإنّ الالتقاء بين العالم العربي وإفريقيا من شأنه ضمان الأمن الغذائي للقارة بأسرها. وإذا أدركنا أنّ

- محاولة صياغة استراتيجيات للتكامل الإنتاجي والزراعي والصناعي والعلمي والتكنولوجي، وهو ما يؤدي إلى تغيير الموقع العربي والإفريقي في النظام الاقتصادي العالمي.

- بحث إمكانية إنشاء منطقة تجارة تفضيلية، ومعارض تجارية إفريقية عربية، لزيادة شبكة التفاعلات الاقتصادية العربية الإفريقية. وتشجيع نشاط القطاع الخاص العربي في الدول الإفريقية والعكس بالعكس.

- زيادة عدد المقبولين من الطلبة الأفارقة في الجامعات والمعاهد والدورات الدراسية في العالم العربي، وفتح معاهد ومراكز عربية لتدريب الطلاب والشباب الأفارقة في الميادين الفنية المختلفة، وهو ما ينمي لديهم العديد من المهارات، ويساعد على اكتشاف الكفايات، علاوة على إيفاد الخبراء والفنيين إلى الدول الإفريقية للعمل والتدريب، أو التدريس في المؤسسات التعليمية والمهنية والفنية المختلفة.

- دعم النشاط الثقافي والبحثي ومؤسسات التدريب والتأهيل الحرفي والمهني.

إنَّ صعود الإسلام السياسي في العالم العربي وما رافق ذلك من انتشار التنظيمات الإرهابية (القاعدة، داعش...) قد دفع البعض إلى القول إنَّ العرب أنشأوا الإرهاب المرتبط بالتطرّف الديني، من أجل الهيمنة ثقافياً واقتصادياً. وهذا الاتّهام يضعهم موضع اتّهام أمنيًا. الاتّهام الذي يتطلّب من العرب التنصّل منه فعلياً من أجل التنسيق الأمني مع الأفارقة وحماية المصالح في ميدان يكثر فيه اللاعبون في ظلّ التنافس الدولي الأميركي والصيني والروسي

تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لمتابعة هذا العمل على ضوء التغييرات التي تطرأ على السياسات الاقتصادية ومقتضيات الظروف الاقتصادية⁸. ولهذا كلّه ينبغي العمل لوضع صيغ عربية إفريقية في المجال الاقتصادي من خلال:

- إنشاء مشاريع اقتصادية مشتركة تعمق الصلة الحقيقية بين العرب والأفارقة ليحل محل أسلوب المنح والهبات المالية ذات الطابع التقليدي.

- الشراكة الاستراتيجية في مجالات الإنتاج والتجارة استيراداً وتصديراً، على مستوى المنتجات الكاملة ونصف المصنعة.

- إقامة مناطق نقدية إقليمية أو دون إقليمية ذات استقلالية نسبية عن مراكز السيطرة النقدية الدولية، سواء الدولار في الوطن العربي أو الفرنك الفرنسي في الدول الإفريقية، ويمكن تعزيز هذا الاتجاه من خلال مناطق التجارة الحرة، مثل الكوميسا في الشرق والجنوب الإفريقي، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (18 دولة).

- تعزيز المؤسسات المالية القائمة، مثل بنك التنمية الإفريقي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، والصندوق العربي لتقديم القروض لإفريقيا، وذلك لتمويل مشروعات التنمية، ودعم النشاط المصرفي العربي في إفريقيا، سواء في مجال القروض الاستثمارية المباشرة أو عن طريق القيام بمشروعات مشتركة.

- دعم المصارف العربية ذات الطبيعة الفنية، وهي المصارف التي تقوم بتقديم الخبرة التقنية إلى القارة الإفريقية، مثل «صندوق المساعدة الفنية لإفريقيا».

8 - مقروس كمال، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغربية. مذكرة مقدّمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (تخصص: الاقتصاد الدولي). إشراف: أ.د. عماري عمار. نوقشت في 2013/12/31، بجامعة فرحات عباس (الجزائر)، ص 13.

في أرجاء القارة الإفريقية، بالنظر إلى التهديدات الداخلية والخارجية، التي هي مشتركة أيضاً بين العرب والمنطقة الإفريقية.

والأوروبي. ومن ثم يكون التكامل الاستراتيجي المحتمل عاملاً رئيسياً في الحد من أطماع هذه القوى العالمية. ولذا لا بد من العمل على وضع تصوّرات مشتركة عن الأمن

الخاتمة

تعرقل قيام حوار بناء بينهما، فتراجع العلاقات العربية الإفريقية في مرحلة ما بعد القومية غير ملائم لطبيعة المتغيرات العربية والإفريقية والدولية الراهنة. ثم إن العولمة وما تفرضه اليوم من تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية بل وأمنية أيضاً تقتضي وضع استراتيجيات جديدة للتعاون. وفي غياب هذا التعاون يقع الاستسلام لأمر واقع ألا وهو هيمنة القوى العالمية بما فيها الصين والولايات المتحدة الأمريكية ومعها "إسرائيل" وكذلك أوروبا.

إن إفريقيا- والحق يقال- امتداد وعمق استراتيجي حيوي للعرب، اقتصادياً وسياسياً وأمنياً، لما تملكه من طاقات وثروات طبيعية قابلة للاستثمار والتنمية المشتركة. وبالتالي فإن الوطن العربي المستقل في قراراته عن السياسات الغربية بديل استراتيجي لإفريقيا. وعليه إذا كانت هذه القارة سندا للمنطقة العربية قديماً فإنها يمكن أن تكون اليوم شريكة رئيسية له في نضاله من أجل البقاء والاستقلال. وذلك ضمن الخطة الاستراتيجية الإفريقية الهادفة إلى تعزيز العلاقة جنوب- جنوب، بما هي شراكة متعدّدة الأبعاد تشمل مجالات التجارة والتمويل والاستثمار وتبادل المعارف والخبرات الفنية، شراكة مهّدت لها منظّمة عدم الانحياز منذ الخمسينيات من القرن العشرين للحدّ من الهيمنة الخارجية⁹.

نظراً لما يربط العرب بالأفارقة من علاقات تاريخية عريقة تدعو الضرورة اليوم إلى عمل مشترك لإحياء التاريخ بوسائل مستحدثة. ولم لا وقد بات واضحاً أنّ مجالات التعاون بين الطرفين كثيرة؟! وهي كثيرة ومفيدة إلى درجة أنه لم يعد مسموحاً للجانبين الاستمرار في حالة الارتخاء التي يعاني منها كل طرف إزاء الآخر.

رغم الإشكاليات القائمة بين العرب والأفارقة لا ينبغي الاستسلام لنظرة تشاؤمية تغلب الصراع على التعاون. صحيح أنّ الجوار الجغرافي في حدّ ذاته منتج للصراع بحكم روح المنافسة والتسابق، غير أنّ ذلك لا ينبغي أن يكون عامل تخريب وتدمير، إذ ما من جوار إلا وفيه أوجه تعاون يمكن الاستفادة منها للبناء وتحقيق التعاون المشترك بالاعتماد على القيم والمصالح المشتركة، وتعزيز فرص الحوار واللقاء والتشاور بما يحقق المنفعة المشتركة ويضمن الأمن والاستقرار. وفي هذا الصدد فإن ما يكسب بالحوار والدبلوماسية أنجع وأريح مما يترتب على الحروب التي تبقى جروحها لأمد بعيد.

إذا سلّمنا بذلك وجب الدخول في مرحلة جديدة تؤسّس على شراكة عربية إفريقية حقيقية قوامها مصالح استراتيجية مشتركة. وعلى العرب والأفارقة مهمة تطوير فرص التعاون والعمل المشترك، وإزالة كل المعوقات التي

9 - أنظر: LE DÉVELOPPEMENT ÉCONOMIQUE EN AFRIQUE. Le RAPPORT 2010 des Nations Unies, La coopération Sud-Sud: l'Afrique et les nouvelles formes de partenariat pour le développement, p. 1